الأمم المتحدة

E/CN.5/2014/NGO/19

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 November 2013
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من الرابطة الكاميرونية لرعاية المسنين، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

091213 091213 13-57308X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

متابعة وتقييم تنفيذ منظمات المجتمع المدني في الكاميرون لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة

يزيد عدد كبار السن من سكان العالم بمعدل غير مسبوق على الإطلاق. ويتضح من إحصاءات الأمم المتحدة أن عدد كبار السن سيرتفع من ٦٠٠ مليون في عام ٢٠٠٠ إلى بليونين في عام ٢٠٥٠. وفي مواجهة هذا التحدي، عقدت الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢ الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في مدريد، التي شهدت اعتماد خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢.

إننا نهدف إلى تعميم خطة العمل بين كبار السن ومنظمات المجتمع المدني في الكاميرون، لتسهيل تكييفها. ومقصدنا هو تمكين كبار السن من التمتع بحقوقهم، ومكافحة الفقر، والاندماج في المجتمع، والحصول على عمل لائق.

وتقول الأمم المتحدة إن تقييم تنفيذ خطة العمل يجب أن يتم كل خمسة أعوام. ومن هنا أجرى أول تقييم في عام ٢٠٠٧. وتحقيقا لذلك، وبعد عدة مشاورات مع كبار السن في المناطق الريفية والحضرية، نظمنا في ياوندي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ حلقة للتحقق من أجل متابعة وتقييم تنفيذ منظمات المجتمع المدني في الكاميرون لخطة العمل. وتساعد هذه الحلقة في أن نتبين، بشكل عام، أن الكثير ما زال مطلوبا عمله في الكاميرون فيما يتعلق بكبار السن، في مجال القانون والصحة، حتى وإن كنا نلاحظ حدوث بعض التقدم في الأنشطة المولدة للدخل.

وجرى التقييم الثاني في عام ٢٠١٢. وفي هذا الوقت نظمنا عدة مشاورات غير رسمية مع كبار السن أنفسهم، بدءا بالمناطق الريفية، كما في قرية لوكوا، ثم في المدن، كما في ياوندي. وأفضت هذه المشاورات المختلفة إلى حلقة ثانية للتحقق قمنا بتنظيمها، ويصف تقريرها التقدم الحادث في محاور خطة العمل الثلاثة ذات الأولوية، وهو تقدم أكثر وضوحا مما تحقق في عام ٢٠٠٧. ومع ذلك فما زال مطلوبا أكثر من ذلك من أجل رفاهة كبار السن.

ولما كانت خطة العمل أداة لتعزيز وحماية حقوق كبار السن، فإن متابعتها وتقييمها يساعدان في الوقت ذاته على جعلهم مكتفين ذاتيا، وعلى تعزيز قدراتهم فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوقهم. ولما كانت منظمتنا قد اعتمدت لدى الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، فقد اشتركنا في اثنتين من دورات هذا الفريق في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ في

مقر الأمم المتحدة بنيويورك. وأدلينا في الدورتين ببيانات عن التقدم في مجال الشيخوخة في الكاميرون، وعن حقوق كبار السن. وقد عقدنا اجتماعات للمتابعة بعد عودتنا إلى الكاميرون، وقد عقد آخر هذه الاجتماعات في مناسبة الاحتفال باليوم الدولي الثالث والعشرين لكبار السن، وفي إطار حلقة دراسية/حلقة عمل نظمناها في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الجديدة بشأن حقوق كبار السن. وقد أعرب كبار السن عن تطلعهم إلى أن تعزز هذه الاتفاقية الجديدة حقوقهم فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، والضمان الاجتماعي، وتمديد سن التقاعد، والحصول على مساكن وأعمال لائقة.

إن أجل الأهداف الإنمائية ينتهي في عام ٢٠١٥. ويرجو كبار السن أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ما ورد أعلاه من عناصر تتعلق برفاهتهم.

وقد أدلينا ببيان عن إساءة معاملة كبار السن في حلقة العمل التي نظمها الاتحاد الدولي للشيخوخة، وعقدت يومي ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣ في قصر المؤتمرات بياوندي.

وقد لاحظنا في دراساتنا أن كبار السن من النساء أكثر من الرجال. وتختلف معاناتهن للمشاكل المتصلة بالعمر. ويتعرضن علاوة على ذلك للتمييز على أساس الجنس.

وفيما يلي توصياتنا المحددة:

- إجراء تقييم مصغر كل عام لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، ترقبا للتقييم الذي نصت الأمم المتحدة على إجرائه كل خمسة أعوام؛
- إلقاء مزيد من الضوء على مشكلة كبار السن من النساء؛
- تحليل فعالية اتفاقية الأمم المتحدة الجديدة بشأن حقوق كبار السن، فما دامت حقوقهم وكرامتهم ستحترم، فإنهم سيتمتعون في حياتهم بالكرامة والاستقلال، وسيندمجون في المجتمع، وسيكونون من العناصر الفاعلة في مجال التنمية؛
- جعل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أكثر مواتاة لكبار السن من الأهداف الإنمائية للألفية.

فلنقم مجتمعا نستفيد فيه من العدد المتزايد من كبار السن، ويتمتعون هم فيه فعلا بحقوقهم، ويشتركون بشكل تام في التنمية وفي بناء المجتمع.